

الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية "دراسة تحليلية 2000-2019"

The competitive performance of the Algerian economy through international and regional indicators .. Analytical study 2000-2019

عبد الحق طير^{*1}

¹ جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي (الجزائر)، tir-abdelhak@univ-eloued.dz

تاريخ النشر: 2022/12/31

تاريخ القبول: 2022/11/09

تاريخ الاستلام: 2022/09/20

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة من 2000 إلى 2019، وذلك بالاعتماد على بعض المؤشرات الدولية وهي مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنافسية العالمية ومؤشر سهولة أداء الأعمال، بالإضافة إلى مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار كأحد المؤشرات الإقليمية، وبعد تحليل أداء الإقتصاد الجزائري من خلال تحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية وهي معدل النمو الإقتصادي، الاستثمار الأجنبي المباشر، الصادرات، الواردات، وضع الميزان التجاري، توصلت الدراسة إلى أن الجزائر تتنزل الترتيب في أغلب المؤشرات الدولية والإقليمية، وأن فجوة التنافسية بينها وبين الدول المتقدمة وحتى بعض الدول العربية كبيرة جدا، وأن أداء إقتصادها محدود جدا ومتذبذب، لإرتباطه بدرجة كبيرة بقطاع المحروقات، هذا الأخير يتأثر بتقلبات أسعار البترول وظروف السواق العالمية غير المستقرة.

الكلمات المفتاحية : تنافسية؛ مؤشرات دولية؛ مؤشرات إقليمية؛ إقتصاد جزائري.

تصنيف JEL: E20؛ E60؛ O50

Abstract:

The study aimed to assess the competitive performance of the Algerian economy during the period from 2000 to 2019, based on some international indicators, namely the economic freedom index, the global competitiveness index and the ease of doing business index, in addition to the investment attractiveness index as one of the regional indicators, and after analyzing the performance of the Algerian economy from By analyzing the development of some economic variables, namely the rate of economic growth, foreign direct investment, exports, imports, and the status of the trade balance, the study concluded that Algeria is at the bottom of the ranking in most international and regional indicators, and that the competitive gap between it and the developed countries and even some Arab countries is very large, And that the performance of its economy is very limited and volatile, as it is closely related to the hydrocarbon sector, the latter being affected by fluctuations in oil prices and unstable global market conditions.

Keywords: competitive; international indicators; regional indicators; Algerian economy.

Jel Classification Codes : E20؛ E60 ؛O50

مقدمة:

إن الجزائر، وفي ظل كل المستجدات العالمية التي عرفتها الساحة الاقتصادية، من تغيرات وتحولات كبيرة، تمثلت أساسا في تكريس بواذر العولمة الاقتصادية عبر فتح الأسواق وإزالة مختلف القيود، وتحرير التجارة الدولية، وتحرير أسواق التمويل، والتدفقات المالية في كثير من الدول بصورة سريعة، هذا إلى جانب الاضطرابات الاقتصادية التي عانت منها، سارعت من أجل بناء اقتصادها حتى يتسنى تكيفه بكل كفاءة وإيجابية مع تلك التحولات العالمية، ومن ثم الاندماج في الاقتصاد العالمي، متحملة العديد من التحديات من أجل تجنب التهميش. ولقد تأكد ذلك عبر توجهها نحو تحرير اقتصادها من خلال الجهود المبذولة في سبيل إعادة تشكيل البنى الهيكلية، وتحرير التجارة، والالتزام بمختلف السياسات الكفيلة بتقليل الفجوة التنافسية بينها وبين مختلف دول العالم خاصة المتقدمة منها. حيث باشرت منذ تسعينيات القرن العشرين، مختلف الإصلاحات الهيكلية، المالية، التجارية والاستثمارية، وحرصت على بذل المزيد من الجهود لأجل تهيئة مناخ الأعمال، مع منح المزيد من المزايا، والحوافز وتوفير الضمانات اللازمة للمستثمرين المحليين والأجانب، كل ذلك من أجل تحفيز نمو اقتصادها، وتنويع مصادر الدخل، وجلب التكنولوجيا الحديثة، وتعظيم الاستفادة من الموارد والإمكانيات المتاحة، ومن ثم الدخول في دائرة التقدم والتطور الاقتصادي.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية : ما هي طبيعة ومستوى الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري (2000-2019) في ظل تطبيق برامج الإصلاح والإنعاش الاقتصادي ودعم النمو ؟

- **فرضية الدراسة :** أثر البرامج التنموية على أداء الإقتصاد الجزائري محدود، والفجوة التنافسية بينها وبين الدول المتقدمة وبعض الدول العربية كبيرة جدا.
- **الهدف من الدراسة :**

يتمثل الهدف الرئيسي من الدراسة في تحديد طبيعة ومستوى الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، وذلك من خلال تقييم وضعيتها في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية، وتحليل تطور بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية.

- **محاور الدراسة :**

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضية تم تقسيم الدراسة إلى :

أولاً: مفهوم التنافسية على مستوى الدولة

ثانياً: التعريف بالمؤشرات الدولية والإقليمية

ثالثاً: تقييم تنافسية الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية

رابعاً: تحليل أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000 - 2019)

أولاً: مفهوم التنافسية على مستوى الدولة :

تعددت وتنوعت المفاهيم المقدمة للتنافسية الدولية، يمكن ذكر بعضها فيما يلي :

تعرف التنافسية على أنها " قدرة الدولة على الاستغلال الأمثل لجميع مواردها وسياساتها ومؤسساتها، لرفع كفاية الخدمات المقدمة للأفراد وقطاع الأعمال وجودتها، بما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة للدولة، وجعلها في مركز تنافسي متقدم". (المركز الوطني للتنافسية، 2022)

وتعرف منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية التنافسية على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المزاخمة الخارجية في الوقت الذي تحافظ فيه على توسيع الدخل المحلي الحقيقي " كما تُعرف التنافسية الدولية على أنها " قدرة البلد على توسيع حصصه في الأسواق المحلية والدولية ". (نوري، 2006، صفحة 23)

ويعرف المعهد العربي للتخطيط التنافسية على أنها " الأداء النسبي الحالي والأداء النسبي الكامن للإقتصادات العربية في إطار القطاعات والأنشطة التي تتعرض للمزاخمة من قبل الإقتصادات الأجنبية " (المعهد العربي للتخطيط، 2012، صفحة 21)

ثانيا: التعريف بالمؤشرات الدولية والإقليمية :

في العقود الأخيرة نشأت مؤسسات ومنظمات دولية وإقليمية، تعمل على مد المعلومات الرقمية، والتقارير التفصيلية عن وضع بيئة الأعمال في دول العالم المختلفة، سنحاول فيما يلي التعريف ببعض هذه المؤشرات الدولية والإقليمية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية :

يعتبر مؤشر الحرية الاقتصادية من أهم المؤشرات استخداما واهتماما من العاملين في قطاع الإنتاج والاستثمار، وخاصة الشركات الدولية ومؤسسات التنمية والتمويل الدولية، يصدر هذا المؤشر من معهد (هيرتاج) بالتعاون مع صحيفة وول ستريت جورنال (The Wall Street journal) منذ عام 1995 ويغطي 186 دولة، ويستخدم لغرض قياس درجة التضيق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية لأفراد المجتمع، وذلك بالاستناد إلى عشرة مؤشرات فرعية، وتمنح هذه المكونات العشرة أوزانا متساوية ويحتسب المؤشر بأخذ متوسط هذه المؤشرات الفرعية. (شهاب و حليم متری، 2015، الصفحات 96-97)

ويعتمد هذا المؤشر في قياس درجة الحرية الاقتصادية في الدول، من خلال النقاط المتحصل عليها، والتي تتراوح ما بين 1-100، فالدولة التي تقترب إلى 100 نقطة هي الدولة التي تعتبر الأعلى والأفضل في مستوى الحرية الاقتصادية، على العكس الدولة التي تقترب إلى 1 نقطة تعتبر هي الأدنى في مستوى الحرية الاقتصادية.

2- مؤشر التنافسية العالمية :

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير التنافسية العالمية، سنويا منذ سنة 1979 عن المنتدى الاقتصادي العالمي، والذي تطور في العقود الثلاثة الماضية بحيث أصبح ضمن أهم المؤشرات العالمية ذات المصدقية العالية للتنافسية الدول، وهو مؤشر مركب يشتمل على ثلاث مجموعات من المؤشرات الفرعية وهي مؤشر المتطلبات الأساسية، ومؤشر معززات الكفاءة، ومؤشر القدرة على الابتكار والتقدم العلمي والتقني. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2008، الصفحات 128-129)، ويشمل هذا المؤشر حسب تقرير التنافسية العالمية لسنوات 2005 إلى 2015 ما بين 117 إلى 148 دولة في العالم.

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال :

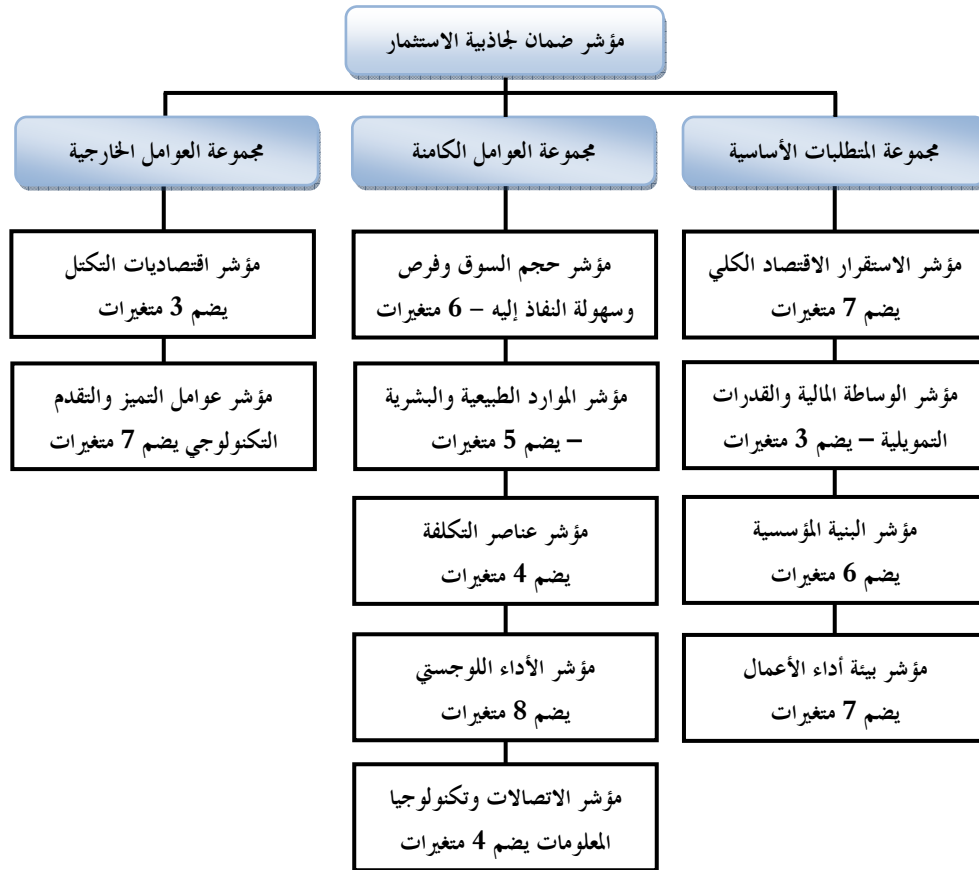
يصدر مؤشر سهولة أداء الأعمال سنويا من البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية منذ سنة 2004، ويتتبع التغييرات الإصلاحية المتعلقة بالإجراءات التنظيمية التي تهدف إلى توفير المزيد من السهولة في أداء الأعمال، وذلك من خلال قياس تأثير تلك الإصلاحات على المؤشرات الفرعية المكونة لهذا المؤشر.

4- مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار:

يصدر هذا المؤشر ضمن تقرير مناخ الاستثمار سنويا، وهذا منذ سنة 2013/2012 عن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ويتكون من ثلاث مجموعات رئيسية يندرج تحتها 11 مكونات أساسية أو مؤشرات فرعية تتفرع بدورها إلى 114 متغيرا كميا، غالبيتها العظمى متوسط قيمة المتغير لثلاث سنوات، وذلك لتعزيز قوة النتائج وتقليل آثار التقلبات في البيانات الناجمة عن الصدمات الخارجية والداخلية والتي قد تبعد مؤقتا بعض المتغيرات عن مستواها العادي، تقيس في مجموعها قدرة الدول على جذب الاستثمار الأجنبي، يرصد المؤشر أداء 110 دولة تمثل 95% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في العالم من بينها توجد 17 دولة عربية تمثل 98% من إجمالي أرصدة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المنطقة العربية. (المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، 2013-2012، صفحة 9)

وفيما يلي الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، يلخص المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة له، مع المؤشرات الفرعية العشرة المتفرعة عنها، وذلك في الشكل الموالي :

الشكل رقم (01): الهيكل العام لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات تقرير مناخ الاستثمار، 2014، ص 29

ثالثا: تقييم تنافسية الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية :

إن الجهد الذي تبذله بعض المؤسسات الدولية والإقليمية في إنتاج المعلومات والبيانات الرقمية من خلال مؤشرات القياسية، جاء استجابة لاهتمامات رجال الأعمال، وصانعي القرار في الدول بالتفاصيل ودقة القياس، وهذا حتى يتمكن من خلالها رجال

الأعمال من المفاضلة بين الدول، واتخاذ قراراتهم المناسب، وكذلك صانعي القرار من معرفة وضع دولهم بين الدول. سنحاول من خلال هذا المحور تحليل وضع الجزائر في بعض المؤشرات الدولية والإقليمية.

1- مؤشر الحرية الاقتصادية :

وبالنظر إلى وضع الجزائر في هذا المؤشر، نجدها قد تراجعت خلال الفترة 2000-2019 سواء من حيث ترتيبها العالمي، أو من حيث مجموع نقاطها في المؤشر، وهذا ما يعنمين خلال هذا المؤشر تزايد درجة التضيق التي تمارس على الحريات الاقتصادية للأفراد. ففي سنة 2000 نجدها قد تحصلت على المركز 96 من بين 160 دولة في العالم، وذلك بحصولها على 56.8 نقطة، تراجعت إلى المركز 104 في سنة 2010، ثم احتلت المركز 140 في سنة 2012 وهذا من بين 179 دولة في العالم، وهكذا في نفس اتجاه التراجع، لتحتل المركز 146 في سنة 2014، ثم إلى المركز 157 في سنة 2015، ثم إلى المركز 170 في سنة 2019، وهذا التراجع في الترتيب يعود إلى تراجعها في مجموع النقاط، فقد تراجعت إلى 51 نقطة في سنة 2012، ثم إلى 50.8 نقطة في سنة 2014، ثم تراجعت إلى 48.9 و 46.2 نقطة في سنتي 2015 و 2019 على الترتيب، أما بالنسبة لترتيبها عربيا فنجدتها قد احتلت المركز الأخير في السنوات 2013 إلى 2019، وهذا من بين 15 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (01): وضع الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية (2000-2019)

2011		2010		2005		2000	
نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب
52.4	132	56.9	104	53.2	118	56.8	96
2015		2014		2013		2012	
نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب
48.9	157	50.8	146	49.6	145	51	140
2019		2018		2017		2016	
نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب	نقطة	ترتيب
46.2	170	44.7	171	46.5	171	50.1	153

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات : موقع أطلس بيانات العالم <http://ar.knoema.com/atlas> تاريخ الزيارة 2022/09/10

2- مؤشر التنافسية العالمية :

وبالنسبة لترتيب الجزائر في هذا المؤشر فقد عرف تذبذبا، حيث احتلت سنة 2005 الترتيب 82 عالميا من بين 117 دولة في العالم، والمركز 76 في سنة 2006، وهو أفضل ترتيب لها خلال الفترة 2005-2018، ثم احتلت المركز 110 في سنة 2012 من بين 143 دولة في العالم، ليتحسن ترتيبها في سنة 2014 حيث احتلت المركز 79 من بين 142 دولة، ثم لتتراجع في سنة 2016 إلى المركز 87 عالميا ثم المركز 89 في سنة 2018. أما عربيا فقد بقيت الجزائر في مؤخرة الترتيب خلال الفترة 2005-2018، وفي أحسن أحوالها احتلت المركز التاسع، وهذا من بين 14 دولة عربية دخلت التصنيف.

الجدول رقم (02): وضع الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية (2005-2018)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد الدول	117	125	133	134	133	138	141
ترتيب الجزائر	82	76	81	99	83	86	87
السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
عدد الدول	143	148	142	140	140	137	141
ترتيب الجزائر	110	100	79	87	87	86	89

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2015-2016, p94
- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2011-2012, p94
- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2009-2010, p68
- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2006-2007, p144
- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2017-2018, pix
- World Economic Forum: The Global Competitiveness Report, 2019, pxiii

3- مؤشر سهولة أداء الأعمال :

واستنادا لنتائج مؤشر سهولة أداء الأعمال لسنوات 2005 إلى 2019، نجد أن الجزائر واصلت تراجعها في هذا المؤشر، وبعدها تحسن ترتيبها من 128 سنة 2005 إلى 116 في سنة 2007، نجدها تراجعت باستمرار في باقي السنوات حيث احتلت المركز 134 في سنة 2009، والمركز 148 في سنة 2012، وهكذا إلى أن احتلت المركز 154 و157 في سنتي 2014 و2019 على التوالي، وهذا ما يبين أن الإجراءات التنظيمية والإدارية مازالت معقدة، طويلة وثقيلة، مما يؤكد على أن أداء أنشطة الأعمال في الجزائر يحتاج إلى الكثير من المراجعة وإدخال العديد من الإصلاحات.

وهذا ما تؤكدته المؤشرات الفرعية، حيث نجد أن بداية المشروع تتطلب 13 إجراء إلزامي، ويتم ذلك في 22 يوم، وفي هذا جاءت الجزائر في المركز 141 عالميا، أما في ما يخص استخراج تراخيص البناء، فإن ذلك يتطلب 19 وثيقة وإجراء، ويتم ذلك في حدود 228 يوما، والحصول على الكهرباء يتطلب 180 يوم، كذلك صنفت الجزائر في المركز 157 في تسجيل الملكية، والمركز 171 في مؤشر الحصول على الائتمان، مع عدم وجود مرونة في القوانين المنظمة لهذا المجال، وكذلك احتلت المركز 176 في مجال دفع الضرائب والرسوم، ويواجه المستثمرون العديد من العراقيل في هذا الجانب. (The World Bank, 2022)

الجدول رقم (03): وضع الجزائر في مؤشر سهولة أداء الأعمال (2005-2019)

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2019
ترتيب	128	123	116	125	134	136	143	148	152	153	154	157

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار، 2005، ص136
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة 2007 و2008، ص06
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2010، ص04
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2012، ص06
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، لسنة 2013 و2014، ص03
- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية: تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 2015، ص04

4- مؤشر لضمان جاذبية الاستثمار :

توضح نتائج المؤشر العام للجاذبية خلال الفترة 2013-2019 أن الجزائر ارتفعت قيمتها في المؤشر العام للجاذبية من 24.1 نقطة في سنة 2013 إلى 35 نقطة في سنة 2017، ثم 33 نقطة في سنة 2019، لكن من حيث ترتيبها نجدها قد تراجعت، فقد تحصلت في سنة 2013 على الرتبة 82 عالميا من بين 111 دولة مدرجة في المؤشر، تراجعت إلى المركز 87 في السنوات 2015، 2016 و 2017، أما عن فجوة الجاذبية بينها وبين متوسط نتائج دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية، نجدها قد تحسنت، لكن تبقى كبيرة جدا حيث بلغت حوالي 43% و 47% في سنتي 2015 و 2019 على التوالي.

أما عربيا فنجد أن الجزائر متأخرة جدا من حيث الترتيب، فقد جاءت في المركز 13 من بين 17 دولة عربية، ولم تأتي بعدها إلا سوريا، العراق، موريتانيا واليمن وبفارق بسيط، وبمقارنة جاذبية الجزائر مع جاذبية الإمارات التي جاءت في المركز الأول عربيا، نجد أن فجوة الجاذبية بينهما كبيرة جدا وقد زادت من سنة إلى أخرى، حيث بلغت 46.7% في سنة 2019 بعدما كانت تبلغ 37.5% في سنة 2015، وحوالي 35.2% سنة 2013.

الجدول رقم (04): أداء الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019)

الدولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
دول الخليج العربي	34.1	45.8	49.9	15.5	14.8	19.5	20
دول المشرق العربي	29.2	39.3	41.4	30.6	29.1	35.4	38.1
دول المغرب العربي	26.9	34.5	39.2	33.5	32.8	38.1	38.8
دول الأداء المنخفض	19	25.8	26.3	54	53.7	64.2	65.2
الجزائر	القيمة	24.1	32.2	33.9	34.2	35	34
	الترتيب	82	85	87	87	87	84
المتوسط العربي	القيمة	28.0	36.7	40.4	40.2	42	41
	متوسط الترتيب	68	67	67	68	68	71
المتوسط العالمي		33.9	42.8	45.8	45.6	47	46

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2013، ص 37، 98.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 35، 110.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 35، 120.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 120.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2017، ص 28، 60.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، ص 26، 60.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019، ص 42، 56.

وبتقسيم فجوة الجاذبية بين الجزائر والإمارات على المجموعات الرئيسية الثلاثة المكونة للمؤشر العام، نجد أن فجوة المتطلبات الأساسية في تزايد من 21.5% في سنة 2013 إلى 30.4% في سنة 2015 ثم حوالي 37% سنة 2019، وكذلك فجوة العوامل الكامنة من 33.1% إلى 42.1% ثم 46.2%، وتبقى فجوة العوامل الخارجية هي الأكبر حيث بلغت حوالي 57% في سنة 2019، من هنا يتضح أن هذه الأخيرة وبدرجة أقل مجموعة العوامل الكامنة هما من يقودان هذه الفجوة في الجاذبية. ولا بد من التركيز أكثر على تطوير المتغيرات المحددة لها، ومواصلة العمل ككل على تحسين كل المؤشرات بما فيها التي تندرج ضمن مجموعة المتطلبات الأساسية. والجدول الموالي يوضح أداء الجزائر في المؤشرات الرئيسية الثلاثة مقارنة مع المتوسط العربي والمتوسط العالمي.

الجدول رقم (05): أداء الجزائر في المجموعات الرئيسية لمؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار (2013-2019)

الدولة	الدولة / السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموعة المتطلبات الأساسية	الجزائر	41.6	46.6	45.8	45.1	47	46	47
	المتوسط العربي	46.2	50.3	51.9	51.2	53	52	53
	المتوسط العالمي	53.6	57.3	57.4	57	59	57	61
مجموعة العوامل الكامنة	الجزائر	35.9	37.5	37.7	38.3	42	38	36
	المتوسط العربي	39.6	45.7	47.1	46.3	50	47	41
	المتوسط العالمي	41.6	50.0	50.9	51	53	51	47
مجموعة العوامل الخارجية الإيجابية	الجزائر	6.0	15.0	18.6	19.4	18	18	18
	المتوسط العربي	8.4	16.8	23.3	23.4	23	24	22
	المتوسط العالمي	14.3	23.6	29.7	28.7	29	33	31

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2013، ص 37، 98.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2014، ص 35، 110.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2016، ص 120.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2017، ص 60.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2018، ص 60.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنة 2019، ص 56.

رابعا: تحليل أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019):

على ضوء المعطيات والنتائج المستخلصة من وضعية الجزائر في مختلف المؤشرات الدولية والإقليمية، سنحاول في هذا المحور تحليل أداء الإقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2019)، وذلك بالتركيز على بعض المتغيرات الإقتصادية.

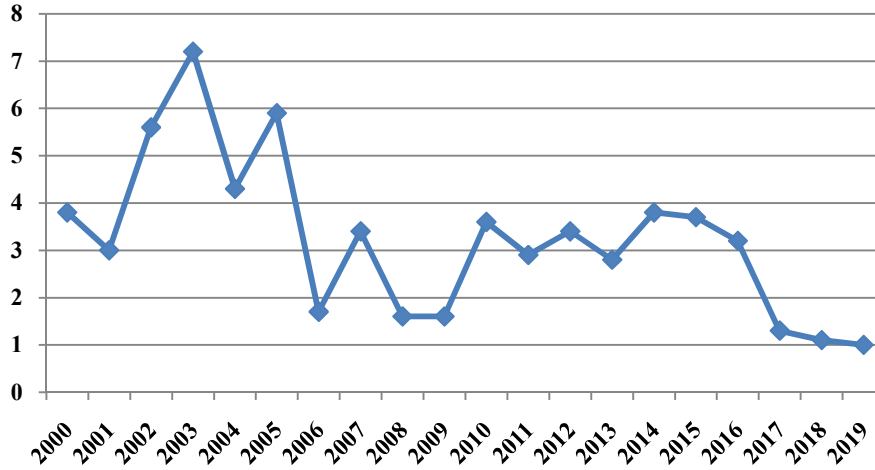
1-تحليل تطور النمو الإقتصادي في الجزائر (2000-2019):

في سنة 2000 بدأ النمو الإقتصادي في الجزائر في التحسن والإرتفاع بعد التراجع والإنخفاض الذي عرفه قبل هذه الفترة، وذلك بسبب تأثير انهيار أسعار البترول في أواخر الثمانينات، وكذلك الظروف الأمنية والسياسية المضطربة، وتأثيراتها السلبية على كل الأوضاع والمتغيرات الإقتصادية، ومنها الناتج المحلي الإجمالي. حيث نجده سجل معدل 3.8% في سنة 2000 ليرتفع في سنة 2002 ويبلغ معدل 5.6% ثم في سنة 2003 معدل 7.2% وهو أعلى معدل خلال الفترة (2000-2019). هذا التحسن والإرتفاع في معدل النمو الإقتصادي جاء نتيجة لإستقرار الأوضاع الأمنية والسياسية، ثم لسياسات التنمية وبرامج الإنعاش الإقتصادي ودعم النمو المنتهجة والهادفة لإصلاح الأوضاع الإقتصادية ومواجهة الاختلالات التي تعترض مسار النمو والتنمية على المدى القصير وكذلك المدى الطويل.

وفي سنة 2009 تراجع معدل النمو الإقتصادي حيث بلغ 1.6%، وهذا بسبب انخفاض أسعار البترول وتراجع الطلب على الطاقة نتيجة لتأثيرات الأزمة المالية العالمية، أما باقي الفترة من 2010 إلى 2019 فقد سجلت معدلات النمو تحسنا، حيث بلغت 3.6% في سنة 2010، و3.8% في سنة 2014، وهذا تزامنا مع تجسيد البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)، لكن ومع

تراجع أسعار البترول يتراجع معدل النمو ليسجل 1.3% في سنة 2017 ثم 1% في سنة 2019. ما يؤكد على ضعف وتذبذب النمو الإقتصادي في الجزائر، لإرتباطه بمعدلات النمو في قطاع المحروقات المرتبط هو الآخر بظروف سوق البترول العالمية غير المستقرة.

الشكل رقم (02): تطور معدل النمو الإقتصادي في الجزائر (2000-2019)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org> ، الزيارة 2022/09/12

2- تحليل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (2000-2019):

شهد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة 2000-2018 تطورات ملحوظة، فقبل هذه الفترة لم تكن الجزائر وجهة للمستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى عدة عوامل من أبرزها التوجه الاقتصادي والسياسي المتبع آنذاك والمعادي لهذا النوع من الاستثمارات، ثم الاضطرابات الأمنية والسياسية وكذا الاقتصادية التي عرفتها البلاد، حيث شهد حجم التدفق تحسنا كبيرا وعرف الخط العام اتجاها تصاعديا، حيث بلغ في سنة 2001 حوالي 1196 مليون دولار، أي بنسبة زيادة بلغت أكثر من 150% مقارنة بسنة 2000، لينخفض بعد ذلك ليبلغ في سنتي 2004 و2005 حوالي 882 و1081 مليون دولار على الترتيب، ليرتفع بعد ذلك إلى حوالي 1795 مليون دولار في سنة 2006، أي بمعدل زيادة بلغ حوالي 66%، ليواصل في نفس الاتجاه التصاعدي ليحقق الذروة في سنتي 2008 و2009 حيث بلغ حجم التدفق حوالي 2646 و2746 مليون دولار على الترتيب، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 59% و65% مقارنة بسنة 2007.

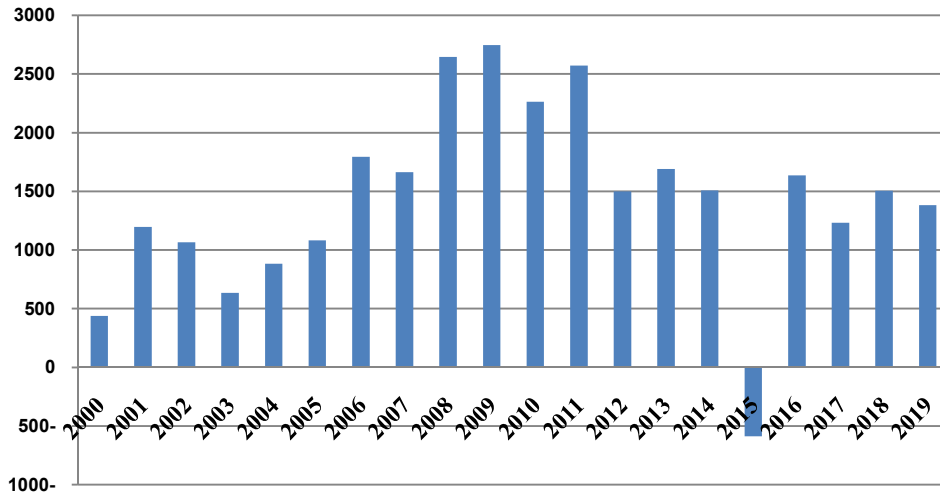
إن هذا التحسن والنمو النسبي في حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، راجع إلى التحسن في الأوضاع الأمنية والسياسية، وكذا استقرار بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وكذا التأثيرات الإيجابية لبرامج دعم الإنعاش والنمو الاقتصادي، هذا بالإضافة إلى الدعم النسبي الذي قدمته قوانين الاستثمار الصادرة وما تحمله من حزمة من الضمانات والامتيازات والتسهيلات، وكذا تشكيل الهيئات المتعلقة بتشجيع وترقية الاستثمار.

أما خلال الفترة 2010-2019، فقد شهد الاتجاه العام لحجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر انخفاضا، فقد بلغ في سنة 2010 حوالي 2264 مليون دولار، ثم في سنة 2012 بلغ حوالي 1499 مليون دولار أي بمعدل انخفاض بلغ حوالي 42%، ليرتفع في سنة 2013 ليلبلغ حوالي 1691 مليون دولار، ثم في سنة 2014 انخفض ليلبلغ حوالي 1507 مليون دولار، ليسجل تدفق

سلبي في سنة 2015 حيث بلغ حوالي -587 مليون دولار. ليرتفع بعد ذلك ليسجل تدفقا بلغ حوالي 1637 مليون دولار في سنة 2016 و1506 مليون دولار في سنة 2018 ثم 1381.9 مليون دولار في سنة 2019.

إن هذا التذبذب والتراجع المسجل في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، خلال السنوات الأخيرة خاصة ذلك التدفق السلبي الذي لم يحدث منذ أكثر من عشرين سنة، يؤكد على هيمنة قطاع المحروقات، وبأنه يشكل الوجهة الأولى والأهم للمستثمر الأجنبي، وبدخوله في أزمة جعل حجم الاستثمار الأجنبي المباشر يتراجع، إضافة إلى تلك التغيرات المستمرة في القوانين والتشريعات المعتمدة، خاصة مع إقرار قاعدة 51/49 في المائة في كل القطاعات وفروع النشاط، كل ذلك في ظل بيئة الاستثمار غير المستقرة، مما جعل التردد والتخوف يسود الموقف الأجنبي للاستثمار في السوق الجزائرية.

الشكل رقم (03): حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)



المصدر : من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار لسنوات مختلفة.

3-تطور حجم الصادرات في الجزائر (2000-2019):

عرفت صادرات الجزائر ارتفاعا مستمرا من سنة 2000 إلى 2019، حيث بلغت 19.09 مليار دولار في سنة 2001، لترتفع إلى 24.47 مليار دولار في سنة 2003، ثم إلى 60.59 و78.59 مليار دولار في سنتي 2007 و2008، ويرتبط هذا الارتفاع بالارتفاع المسجل في صادرات المحروقات، حيث بلغت هذه الأخيرة 59.61 و77.19 مليار دولار في سنتي 2007 و2008، بعدما كانت تبلغ 18.53 مليار دولار في سنتي 2001، لتتخفف الصادرات الكلية في سنة 2009 إلى 45.18 مليار دولار، وذلك بسبب انخفاض صادرات المحروقات إلى 44.41 مليار دولار، كنتيجة للأزمة المالية العالمية وما انجر عنها من انكماش في الاقتصاد العالمي وتدهور الطلب على المحروقات وبالتالي انخفضت أسعار البترول مما أثرت في قيمة الصادرات.

ومع تعافي الاقتصاد العالمي بداية من 2010، وعودت ارتفاع أسعار البترول إلى مستويات جيدة بلغت 112.9 و111 دولار للبرميل في سنتي 2011 و2012 على التوالي، ارتفعت معها صادرات المحروقات إلى 71.66 و70.58 مليار دولار، مما دفعت بالصادرات الكلية إلى الارتفاع لتبلغ في نفس السنتين 72.88 و71.73 مليار دولار على الترتيب، وهكذا يتضح مدى

ارتباط صادرات الجزائر الكلية بصادرات المحروقات، والتي بلغت نسبة تراجعت ما بين 96% و 98%، ومدى ارتباطهما معاً بأسعار البترول، وهذا ما تؤكد سنة 2015 عندما انخفضت أسعار البترول إلى 53.1 دولار، انخفضت معه صادرات المحروقات إلى 33.08 مليار دولار، والصادرات الكلية إلى 34.56 مليار دولار. وأيضاً سنة 2018 عندما ارتفعت صادرات المحروقات إلى 38.9 مليار دولار ارتفعت الصادرات الكلية إلى 41.11 مليار دولار.

أما بالنسبة للصادرات خارج مجال المحروقات، وبالرغم من تحسنها وارتفاعها خلال الفترة 2000-2019، تبقى ضعيفة جداً، ودورها هامشي وتأثيرها غير معتبر على قيمة الصادرات الكلية، حيث حققت أعلى نسبة مساهمة لها بلغت حوالي 5.3% فقط، وسجلت في أكثر سنوات الفترة أقل من 2%، وبلغت قيمتها 0.59 مليار دولار في سنة 2000، و 1.13 مليار دولار في سنة 2006، ثم ارتفعت في سنة 2006 لتعرف تحسناً طفيفاً خلال السنوات الأخيرة، حيث بلغت حوالي 1.66 و 1.48 مليار دولار في سنتي 2014 و 2015 وفي أحسن أحوالها بلغت 2.21 مليار دولار وكان ذلك في سنة 2018.

مما سبق، يتضح أن ترقية الصادرات في الجزائر، ارتبطت فقط بزيادة صادرات المحروقات، لأهميتها وتأثيرها الكبير في إقتصاديات الدول، أما عن الصادرات خارج مجال المحروقات ففي ظل ضعف القطاعات الاقتصادية الأخرى وعدم جاذبيتها للاستثمار المحلي ولا الاستثمار الأجنبي المباشر، فلم تتغير قيمة صادراتها ولم تسجل أي زيادة، وبالتالي يمكن القول أن الإصلاحات التي مست مختلف المتغيرات المشكلة لبيئة الأعمال لم تُحدث أي أثر في تنويع هيكل الصادرات، ويبقى ارتفاع قيمة الصادرات الكلية أو انخفاضها مرهون بارتفاع وانخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (06): تطور حجم الصادرات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الصادرات	21,65	19,09	18,71	24,47	32,22	46,38	54,74	60,59	78,59	45,18
المحروقات	21,06	18,53	18,11	23,99	31,55	45,59	53,61	59,61	77,19	44,41
خارج المحروقات	0,59	0,56	0,61	0,47	0,67	0,79	1,13	0,98	1,4	0,77
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
الصادرات	57,09	72,88	71,73	64,86	60,12	34,56	29,3	34,56	41,11	
المحروقات	56,12	71,66	70,58	63,81	58,46	33,08	27,91	33,2	38,9	
خارج المحروقات	0,97	1,22	1,15	1,05	1,66	1,48	1,39	1,36	2,21	

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات :

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 168

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 218

- Bank D'Algeria: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2005, 16 Avril 2006, P62

- Bank D'Algeria: Evolutions Macroéconomiques, Financières Et Monétaires En Algerie, Rapport 2002, P21

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، جويلية 2011، ص 166.

4- تطور حجم الواردات في الجزائر (2000-2019):

بالنسبة لواردات الجزائر خلال الفترة 2000-2019 عرفت ارتفاعاً مستمراً، حيث بلغت 9.35 مليار دولار في سنة 2000، لترتفع إلى 13.32 مليار دولار في سنة 2003، وهكذا في نفس الاتجاه المتصاعد حتى تصل إلى 37.99 مليار دولار في

سنتي 2008 وتعود هذه الزيادات إلى الزيادة المسجلة في واردات الأغذية والسلع الاستهلاكية وذلك تماشيا مع التحسن في الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر لتجاوزها مرحلة الأزمة مع بداية الألفية الجديدة، وكذلك بسبب حدوث زيادة كبيرة في واردات التجهيزات الصناعية والمواد نصف المصنعة، وذلك تأثرا بالمشاريع التي نفذت في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي. وكذلك إلى الزيادة في حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب من القطاع الصناعي، الذي يعتبر الوجهة المفضلة للمستثمرين الأجانب.

وقد استمرت قيمة الواردات في الجزائر في الارتفاع وبشكل كبير في باقي السنوات، حيث بلغت 38.89 مليار دولار في سنة 2010، أي بنسبة زيادة بلغت حوالي 47.6% مقارنة بسنة 2007، لترتفع أكثر لتبلغ 59.67 و 52.64 مليار دولار في سنتي 2014 و 2015 على الترتيب، ثم تتراجع قليلا لتبلغ 48.57 مليار دولار في سنة 2018. والسبب في هذه الزيادات الكبيرة يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات مما مكن الدولة من زيادة إيراداتها وتوفير العملة الصعبة، وكذلك الوضع المريح الذي كانت عليه الجزائر مع تعاملاتها الخارجية خلال هذه السنوات بفضل سياسة الدفع المسبق للمديونية الخارجية.

كل ذلك ترتب عليه زيادة في واردات السلع الاستهلاكية، وكذلك زيادة في واردات التجهيزات الصناعية بسبب تنفيذ مشاريع ضخمة ضمن البرامج الخماسية لدعم النمو، وكذلك كان للارتفاع الكبير في حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال هذه السنوات الأثر في هذه الزيادة في الواردات، وذلك من خلال توفير فرص العمل وارتفاع أجورها، ولشاريعه الضخمة وما تحتاجه من تجهيزات كبيرة خاصة أن أغلب المشاريع الأجنبية كانت متمركزة في القطاع الصناعي، وكذلك من خلال تحريكه لمشاريع الاستثمار المحلية من خلال ما تحدّثه من روابط أمامية وخلفية.

الجدول رقم (07): تطور حجم الواردات في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9,35	9.48	12.01	13.32	17.95	19.57	20.68	26.35	37.99	37.4
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الواردات	38.89	46.92	51.56	54.98	59.67	52.64	49.43	48.98	48.57	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 168
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 218
- Bank D'Algeria: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2005, 16 Avril 2006, P62
- Bank D'Algeria: Evolutions Macroéconomiques, Financières Et Monétaires En Algerie, Rapport 2002, P21
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، جويلية 2011، ص 166.

5- وضع الميزان التجاري في الجزائر (2000-2019):

إن الفائض المسجل في الميزان التجاري بالجزائر خلال سنوات الفترة 2000-2019 تجسدت فقط في زيادة صادرات قطاع المحروقات، ويبقى أثر ذلك مرتبط بمستوى أسعار البترول في الأسواق الدولية. أما عن الصادرات خارج مجال المحروقات فلم يحدث فيها أي تغير، وبالنسبة لقاتورة الواردات فقد ارتفعت، خاصة ما تعلق بواردات السلع الاستهلاكية وواردات المواد نصف مصنعة والتجهيزات الصناعية، ما يؤكد على أن الاستثمار المحلي إضافة إلى الاستثمار الأجنبي المباشر المستقطب لم يساهم في تغطية متطلبات السوق المحلية من السلع والخدمات، واعتمادهما في المقابل على السوق الخارجية بدل السوق المحلية في الحصول على مستلزمات

الإنتاج. وبذلك يبقى وضع الميزان التجاري بالجزائر هش أمام أي صدمة تضرب بأسعار البترول. ويتأكد ذلك مع السنوات الأخيرة من فترة الدراسة أين سجل عجزا بلغ 18.08 مليار دولار في سنة 2015 و 20.13 مليار دولار في سنة 2016، وهذا لتراجع صادرات المحروقات بسبب انخفاض أسعار البترول.

الجدول رقم (08): تطور وضع الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2018)

(مليار دولار)

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الميزان التجاري	12,30	9.61	6.70	11.14	14.27	26.81	34.06	34.24	40.60	7.78
السنة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	
الميزان التجاري	18.20	25.96	20.16	9.88	0.45	18.08-	20.13-	14.42-	7.46-	

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على بيانات :

- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، نوفمبر 2016، ص 168
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، جويلية 2011، ص 218
- Bank D'Algeria: Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2005, 16 Avril 2006, P62
- Bank D'Algeria: Evolutions Macroéconomiques, Financières Et Monétaires En Algerie, Rapport 2002, P21
- بنك الجزائر: التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، جويلية 2011، ص 166

الخلاصة:

من خلال دراسة تقييم الأداء التنافسي للإقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات الدولية والإقليمية للفترة (1995-2019)،

توصلنا إلى جملة من النتائج، نذكرها بإختصار فيما يلي :

- تراجع ترتيب الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية، الذي يقيس درجة التصديق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحريات الاقتصادية للأفراد، بل واحتلت المركز الأخير عربيا في بعض السنوات، وهذا من بين 15 دولة عربية دخلت التصنيف.
- تذبذب ترتيب الجزائر في مؤشر التنافسية العالمية، مع بقائها في مؤخرة الترتيب عالميا وحتى عربيا حيث احتلت في أحسن أحوالها المركز التاسع من بين 14 دولة عربية دخلت التصنيف.
- واصلت الجزائر تراجعها في مؤشر سهولة أداء الأعمال، وبعدها تحسن ترتيبها إلى 128 سنة 2005 احتلت المركز 157 في سنة 2019.
- ارتفعت قيمة الجزائر في مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار، لكن ترتيبها تراجع، وبلغت فجوة الجاذبية بينها وبين منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية كمجموعة مرجعية 47% في سنة 2019، والفجوة بينها وبين الإمارات بلغت 46.7%.
- ضعف وتذبذب النمو الاقتصادي في الجزائر، تراجع وعدم استقرار تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، لإرتباطهما بمعدلات النمو في قطاع المحروقات، المرتبط هو الآخر بظروف سوق البترول العالمية غير المستقرة.
- ترقية الصادرات في الجزائر مرتبط فقط بزيادة صادرات المحروقات، وتبقى الصادرات خارج المحروقات ضعيفة جدا، وفي ظل ارتفاع فاتورة الواردات، يبقى وضع الميزان التجاري هش أمام أي صدمة تضرب بأسعار البترول.

الإحالات والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية

- 1- بنك الجزائر. (جويلية 2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2010، 218.
- 2- بنك الجزائر. (نوفمبر 2016). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2015، 168.
- 3- بنك الجزائر. (جويلية 2011). التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2018، 166.
- 4- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2007-2008). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 06.
- 5- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2010). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 04.
- 6- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2012). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 06.
- 7- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2013-2014). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 03.
- 8- البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية. (2015). تقرير ممارسة أنشطة الأعمال، 04.
- 9- سعد عجيل شهاب، علاء صابر حليم متری. (يونيو 2015). أثر المؤشرات العالمية في اتخاذ قرار الاستثمار الأجنبي المباشر - دراسة مقارنة، المجلة العلمية (العدد 58)، كلية التجارة، جامعة أسيوط، مصر، 96-97.
- 10- المعهد العربي للتخطيط. (2012). تقرير التنافسية العربية، الإصدار الرابع، الكويت، 21.
- 11- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2005). تقرير مناخ الاستثمار، 2005، 136.
- 12- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2008). تقرير مناخ الاستثمار، 128-129.
- 13- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2012-2013). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 09.
- 14- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2014). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 35-110.
- 15- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2016). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 35-120.
- 16- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2017). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 28-60.
- 17- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2018). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 26-60.
- 18- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار. (2019). تقرير مناخ الاستثمار، الكويت، 42-56.
- 19- نوري منير. (2006). تحليل التنافسية العربية في ظل العولمة الاقتصادية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، المجلد 3(4)، 2006، 23.
- 20- المركز الوطني للتنافسية، <https://www.ncc.gov.sa/ar/AboutUs/Pages/Competitiveness.aspx>، (2022/09/16).
- 21- موقع أطلس بيانات العالم، <http://ar.knoema.com/atlas>، (2022/09/10).
- 22- البنك الدولي، <https://data.albankaldawli.org>، (2022/09/11).

References in english

- 23-Bank D'Algeria. (2003). Evolutions Macroéconomiques, Financières Et Monétaires En Algerie, Rapport 2002, 21.
- 24-Bank D'Algeria. (2006). Evolution Economique Et Monetaire En Algerie, Rapport 2005, 62.
- 25-World Economic Forum. (2006-2007).The Global Competitiveness Report, 144.
- 26-World Economic Forum. (2009-2010).The Global Competitiveness Report, 68.
- 27-World Economic Forum. (2011-2012). The Global Competitiveness Report, 94.
- 28-World Economic Forum. (2015-2016). The Global Competitiveness Report, 94.
- 29-World Economic Forum. (2017-2018).The Global Competitiveness Report, ix
- 30-World Economic Forum. (2019).The Global Competitiveness Report, xiii.
- 31-The World Bank: <http://arabic.doingbusiness.org/data/exploreeconomies/algeria>, 10/07/2022